المتغيرات الأسرية الإيجابية ومواجهة ظاهرة الطلاق

فريق الإعداد

صفاء سعيد عبد الواحد محمد

فاطمة عبد الحارث أحمد

سارة ممدوح

إشراف ومراجعة

د.حازم محمد إبراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

٢٠١٩

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
	الباب الاول **الاطار النظرى للدراسة**	
	الفصل الأول **مدخل لمشكلة الدراسة**	
١	أولا مقدمة الدراسة	
٢	ثانيا مشكلة الدراسة	
٣	ثالثا أهمية الدراسة	
٤	رابعا أهداف الدراسة	
٥	خامسا تساؤلات الدراسة	
٦	سادسا مفاهيم الدراسة	
	الفصل الثانى **الطلاق " أسبابه وأثاره"**	
٧	أولا مفهوم الخدمة الاجتماعية	
٨	ثانيا أهداف الخدمة الاجتماعية	
٩	ثالثا فلسفة الخدمة الاجتماعية	
١٠	رابعا مبادئ الخدمة الاجتماعية	
١١	خامسا الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة	
١٢	سادسا عناصر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال الاسرة	
١٣	سابعا أسباب الطلاق	
١٤	ثامنا الاثار الاجتماعية المترتبة علي الطلاق	
١٥	تاسعا الأساليب العلاجية لمشكلة الطلاق	
	الباب الثانى	

	الاطار التطبيقي للدراسة	
	الفصل الثالث **الاجراءات المنهجية للدراسة**	
١٦	أولا نوع الدراسة	
١٧	ثانيا نوع المنهج المستخدم	
١٨	ثالثا ادوات جمع البيانات	
١٩	رابعا مجالات الدراسة	
	الفصل الرابع **مناقشة وتحليل جداول الدراسة**	
٢٠	أولا وصف عينة الدراسة	
٢١	ثانيا الاجابة على تساؤلات الدراسة	
٢٢	ثالثا توصيات الدراسة	
	الفصل الخامس **نتائج وتوصيات الدراسة**	
٢٣	اولا النتائج العامة للدراسة.	
٢٤	ثانيا توصيات الدراسة.	
	ملاحق الدراسة	
٢٥	استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية	

الفصل الأول
مشكلة الدراسة ومفاهيمها

- المقدمة
- أولاً : مشكلة الدراسة
- ثانياً : أهمية الدراسة
- ثالثاً : أهداف الدراسة
- رابعاً : تساؤلات الدراسة
- خامساً : مفاهيم الدراسة

مقدمة:

ينظر بعض الدارسين إلى النزاعات الأسرية على أنها مجرد خلاف يحدث بين رجل و امرأة في إطار الزوجية بمعزل عن المجتمع، وأنها لا تخص إلا اطرافها. ولكن الحقيقة إن النزاعات الأسرية أكثر من ذلك بكثير فالأسرة هي أساس المجتمع. ومن المجتمعات تتكون الأمم ومن الأمم تتكون البشرية. فالأسرة تعد المؤسسة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية، وإن ما يحدث بداخلها وبين أطرافها ينعكس بالضرورة على ثقافة الابناء وسلوكياتهم ، يتأثرون ويؤثرون فيمن حولهم ففيها تتشكل شخصية الفرد وتبنى ثقافته ويتبلور سلوكه وكلما تماسكت الأسرة تماسك المجتمع والعكس صحيح .

إن المجتمع المصري كإحدى المجتمعات النامية تعرض إلي العديد من الظروف والأحداث منها ما هو على المستوى القومي ومنها ما هو على المستوى العالمي، مما أدى إلى حدوث تغيرات اجتماعية في مكوناته الاجتماعية والبنائية وأساسه الديموجرافي وكذلك النظم والمؤسسات الاجتماعية وعلى أنماط العلاقات الاجتماعية.

وتواجه مصر حاليا مرحلة شديدة الحساسية وقضايا ومشكلات خطيرة تهدد أمن الحاضر والمستقبل، فالواقع المجتمعي المصري يشهد حاليا متغيرات اجتماعية وسلوكية وثقافية وأمنية متوالية، داخلية وخارجية ارتبطت بما يسود العالم حاليا من شعارات العولمة والإصلاح والتي ألقت ظلالها على الدول النامية وخاصة دول المنطقة ومن بينها مصر لتثير سياسات وايدولوجيات وصراعات لم تهيأ لها اجتماعيا وثقافيا .

والزواج أحد النظم الاجتماعية المهمة في المجتمع حيث أنه الطريقة الشرعية لقيام الأسرة ، كما أن الزواج ظاهرة سيكولوجية تتوقف على اكتمال نمو الشخصية والاستعداد للاندماج مع الآخر والتضحية في

سبيله إلا أن هذا النظام تأثر بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي العام، حيث انحصر هذا النظام في عدد قليل من الوظائف، وتعرضه للكثير من المشكلات.

ونجاح الحياة الأسرية يتوقف على اختيار الشريك المناسب لأنه الأساس الأول في عملية الزواج، فنجاح الاختيار يترتب عليه نجاح الزواج، فكثيرا من حالات فشل الزواج ترجع إلي الاختيار غير الموفق لشريك الحياة، أى عدم تناسب كل من الشريكين لبعضهما سواء ما يتعلق باختلاف الأفق الثقافي للزوجين أو اختلاف في المعايير المتعلقة بالدين والأخلاق والسلوك أو اختلاف المكانة الاجتماعية والاقتصادية.

وبالرغم من أهمية الزواج دينيا واجتماعيا إلا أن العلاقات الزوجية لا تخلو من بعض المشاكل التي تقف في وجه قيامها بوظائفها بالشكل الصحيح، فالخلافات المستمرة التي تحدث بين الزوجين تهدد كيان الأسرة وتضعف الروابط بينهما وتؤثر على حالتهما الصحية وقد يصل الأمر إلى استخدام الألفاظ البذيئة أو الإيذاء البدني أو الهجر، وقد يصل إلى الطلاق.

والحياة الأسرية تستمد بقائها وسعادتها من تفاهم الزوجين ومودتها وهذا التفاهم وتلك المودة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان الزوجان متقاربان اجتماعيا ونفسيا وفكريا وخلقيا وروحيا (أحمد فراج: ٢٠٠٤، ٣٩) فمن الممكن أن يبقى الزواج طويلا وسعيدا طالما أن هناك أهداف واهتمامات ومثل عليا مشتركة بين الزوجين مما يجعلهما أقدر على مواجهة وتجاوز الصدمات والضغوط (كلير فهيم: ٢٠٠٢، ١٣)

وقد يتعرض الزواج لمشكلات وخاصة في مراحله الأولى نظرا لقلة خبرة الزوجين بالحياة الزوجية، وبأساليب التفاعل الإيجابي بينهما داخل النطاق الأسري بالإضافة إلى اعتزاز كل منهما بشخصيته وإصراره على موقفه وعناده في سلوكه مما يؤدي إلى النزاعات الزوجية المستمرة التي قد تؤدي في النهاية إلى انهيار الكيان الأسري (ممدوح دسوقي: ٢٠٣، ٥٣) ، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الراهنة المستحدثة

المتعلقة بالحياة الأسرية التي أثقلت كاهل الأسرة الحديثة وعرضتها لكثير من الأزمات تكاد تعصف بالنظام الأسري وبخاصة في المجتمعات العربية.

ويعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية إنسانية تحدث منذ زمن في جميع المجتمعات بنسب متفاوتة، فعرف في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة حيث كان الرجل يطلق زوجته، أما في الديانة اليهودية كان للرجل وحده حق الطلاق متى شاء، وتشدد الكنيسة الكاثوليكية بأمر الطلاق وترفض إقراره وتستبدله بنظام الهجر أو الإنفصال ، ويشرع الطلاق في الإسلام متى استحالت الحياة بين الزوجين أو وجد سبب جوهري للإنفصال إلا أن الشرع اعتبره أبغض الحلال وعالجه في كثير من النصوص الشرعية، لذا فإن ظاهرة الطلاق تأخذ صفة الإستمرارية حيث أن أسباب حدوثها متغيرة وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل .

أولاً : مشكلة الدراسة:

يعتبر الطلاق ظاهرة عالمية حيث تظهر الإحصاءات ارتفاع نسب الطلاق في معظم دول العالم، أما في مصر فقد تزايدت معدلات الطلاق في السنوات الأخيرة خصوصا بين المتزوجين حديثا، ولكن عندما تتحدث الأرقام، فهى ترصد حقائق على أرض الواقع حيث تكشف وتصف الحالة الاجتماعية التى يعيشها المصريون على مدار العشرون عاماً الماضية، حيث كشفت تلك الأرقام عن أزمة حقيقية فى تفاقم مستمر لحالات الطلاق منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن، فى عام ١٩٩٨ بلغ عدد حالات الطلاق ٧١,٧٩٢ ألف حالة، وظل الرقم يتزايد حتى وصل إلى ١٩٨,٢٦٩ ألف حالة خلال عام ٢٠١٧، بدون قضايا الطلاق التى لم تحسم حتى الآن فى محاكم الأسرة، وبالرغم من أن عدد حالات الطلاق فى ٢٠١٧ ليس الأعلى منذ عام ١٩٩٨، ولكنه يعد مرتفعا، خاصة أن العدد الأعلى فى حالات الطلاق سجله عام ٢٠١٥ بـ ١٩٩,٨ ألف حالة وهو لا يختلف كثيراً عما سجله العام الماضى من حالات طلاق (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٧).

ومن الإحصاءات السابقة يتضح أن الطلاق مشكلة تتفاقم في المجتمع المصري لذا يأتي دور الخدمة الاجتماعية في دراسة العوامل والمتغيرات الأسرية المختلفة التي تؤثر علي هذه الظاهرة .

الدراسات السابقة:

دراسة الخطيب (٢٠٠٩) بعنوان : (التغيرات الإجتماعيه وأثرها في ارتفاع معدلات الطلاق في المملكه العربية السعودية من وجهه نظر المرأه السعودية) سعت هذه الدراسه إلي الكشف عن أثر التغيرات الإجتماعيه التي اجتاحت المجتمع السعودى وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق فيه، حيث تشير الإحصاءات الرسميه الي ارتفاع معدلات الطلاق ٤% من عام ١٩٩٣ الي عام ٢٠٠١ حيث وصلت

نسبة الطلاق الي ٢١% في عام ٢٠٠١، ومعرفة أهم العوامل المؤدية للطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات وهدفت الدراسة الي إلقاء الضوء علي أهم العوامل الاجتماعية التي أدت الي ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودى.

وكانت أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة هي ان اسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية تتمثل في: عدم تحمل المسئولية، والجفاف العاطفي، وسوء الطباع، والخيانة الزوجية، واختلاف طباع الزوجين، وتدخل الأهل، والمشاكل الجنسية، وعدم الإنجاب، كما أوضحت الدراسة ان ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة.

دراسة نجلاء محمد سعد جعفر (٢٠٠٩) بعنوان المشكلات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالطلاق في مرحلة مبكرة من الزواج، حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالطلاق في مرحلة الخمس سنوات الأولى من الزواج والتعرف على المشكلات النفسية المرتبطة بالطلاق المبكر وتحليل هذه المشكلات في ضوء مفاهيم العلاج الأسري وتقديم نموذج مقترح للتطبيق في هذا المجال من منظور العلاج الأسري ويتبع البحث منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الأسر المترددة على مكتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة منوف محافظة المنوفية لمدة ستة أشهر، وشملت الدراسة ١٠٠ أسرة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

انه كانت أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالعلاقة بين الزوجين هي تشاجرهما لأتفه الأسباب، وأهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بين الزوجين وبين أهليهما هي تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين واحتياج أهل الزوج لمساعدته المادية وعدم شعور الزوجة بالاستمتاع بحياتها الزوجية في وجود أهل الزوج في حالة الإقامة معهم، ومن أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالظروف المحيطة بالأسرة هي اهتمام

الزوج بالإنفاق على أهله أكثر من بيته والسكن بجوار أهل الزوج، وكذلك إجبار كلاً منهما على إعطاء مرتبه للآخر .

دراسة تفاحة (٢٠١٠) بعنوان : (التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الأردني) وكان هدف الدراسة النظر إلى ظاهرة الطلاق من منظور شرعي يمكن أن يخفف من معدلات الطلاق المتزايدة، وقد تمت هذه الدراسة من خلال الأسلوب الإستقرائي، وتوصلت هذه الدراسة من خلال تحليل أسباب الطلاق إلى العديد من النتائج وأهمها كان تجاوز المعايير الشرعية في عملية الزواج والطلاق والتي تزيد من حدة الأسباب المؤدية للطلاق وعدم مراعاة المعايير الشرعية في فض المنازعات بين الزوجين قبل الطلاق مع أن الطلاق يعتبر ظاهرة مدمرة للأسرة والمطلقين أنفسهم، مما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع وظروفه المختلفة. وقد أوصى الباحث بوجود هيئات إرشادية تقوم على أسس دينية في المحاكم والتدخل وقت الحاجة، والتبصر بآثار الطلاق مستقبلاً للحد من هذه الظاهرة.

دراسة الشيخ وآخرون (٢٠١٣) بعنوان : (ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة): وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة، وكانت أداة الدراسة استبيانات موزعة على عينة مكونة من ٦٢ مطلقاً ومطلقة من مجتمع المدينة المنورة، حيث خرجت بنتائج أهمها : إن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديمقراطي، كذلك الزواج المرتب أو المفروض من قبل الأسر، كما أن أهم الأسباب الإقتصادية للطلاق يتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء، ومن الناحية الثقافية كان السبب الرئيسي في الطلاق هو مشاهدة البرامج المنافية للعادات والقيم عبر وسائل الإعلام، أما أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق فهي الخيانة الزوجية. وأهم الأسباب الدينية كانت في عدم مراعاة حقوق

الزوجين للحقوق والواجبات الزوجية، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها مساعدة المطلقين على التكيف مع الحياة الجديدة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات تعنى برعاية أطفال المطلقين.

دراسة مسعود (٢٠١٣) في مصر وعنوانها : (ممارسة نموذج العلاج بالمعنى في خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة عن الطلاق في المرحلة المبكرة للزواج): وكان هدف هذه الدراسة هو تحديد أهم الأضرار (الإجتماعية والإقتصادية والنفسية) التي تحدث نتيجة طلاق الفتيات في مرحلة مبكرة من الزواج في المناطق العشوائية، واختبار ممارسة نموذج العلاج بالمعنى بمحتوى إسلامي في خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة عن طلاق الفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، وكانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى:

المشكلات التي تم التعامل معها في تلك الدراسة في إطار نموذج العلاج بالمعنى: المشكلات الاجتماعية بسبب سوء علاقتها بأسرتها وكثرة توجيه اللوم لها ومراقبة الأسرة لتصرفاتها، والمشكلات الاقتصادية كالأعباء المالية التي تتحملها الأسرة على المطلقة الشابة حديثة الزواج نتيجة الإنفصال عن الزوج بالطلاق، والمشكلات النفسية تتمثل بالضغوط النفسية التي تقع على المطلقة والعزلة نتيجة نظرة المجتمع لها.

وقد وصي الباحث بعدة توصيات كانت أهمها: توعية الأسرة بكيفية التعامل مع المطلقة واحتواء مشكلاتها وتدريب المطلقة وتعلميها بعض الحرف التي تمكنها من فتح مشروع صغير لسد حاجاتها والتوعية المجتمعية بأن الطلاق ليس بالضروري نتيجة سوء سلوك المطلقة وأن هناك أسباب عديدة له.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. ندرة الدراسات التي تتناول المتغيرات الأسرية الإيجابية وعلاقتها بظاهرة الطلاق.
٢. زيادة معدلات الطلاق في المجتمعات العربية وبخاصة المجتمعات المصرية أدى لزيادة اهتمام مختص الخدمة الاجتماعية بدراسة المتغيرات والعوامل التي تؤثر علي حدوث تلك الظاهرة.
٣. أهمية دراسة وتحليل الظروف الاقتصادية والسياسية المستجدة على المجتمع المصري وتأثيرها على مستوى الأسرة التى هي الوحدة البنائية لأي مجتمع ودور هذه المؤثرات المستجدة على حدوث الانفصال أو عدم حدوثه في حالات الزواج الحديثة.
٤. محاولة التوصل لحلول من خلال تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في منع حدوث ظاهرة الطلاق من خلال زيادة الوعي الفكري والثقافي للمتزوجين حديثا و أهمية مؤسسات ودور الخدمة الاجتماعية ومراكز التدريب في تحقيق تلك الأهداف ودراسة المتغيرات الأسرية الإيجابية التي من الممكن أن تحد من ظاهرة الطلاق.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على المتغيرات الأسرية الإيجابية الراهنة وعلاقتها بظاهرة الطلاق.
٢- التعرف على أسباب ظاهرة الطلاق في ظل الظروف الراهنة.
٣- التعرف على الآثار المترتبة على الطلاق .
٤- دراسة الحلول المقترحة للحد من الطلاق في المجتمع.
٥- وضع تصور مقترح لطريقة خدمة الفرد يطبق مع الأزواج الذين تأثروا بهذه المتغيرات.

رابعاً : تساؤلات الدراسة:

١. ما هي المتغيرات الأسرية الإيجابية؟

٢. ما هي علاقتها بظاهرة الطلاق؟

٣. ما هو دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل هذه المتغيرات؟

٤. ما هي المتغيرات الأسرية الإيجابية المؤثرة على الانفصال بين الزوجين؟

٥. ما هي العلاقة بين المتغيرات الأسرية الإيجابية وحدوث الطلاق في الأسرة؟

٦. ما هو دور الخدمة الاجتماعية في دراسة المتغيرات الأسرية وتحليلها ومحاولة تفعيل دورها في الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

خامساً : مفاهيم الدراسة:

تعريف الطلاق :

لفظ الطلاق كغيره من الألفاظ التي تزخر بها اللغة العربية، والتي لها معنيان؛ أحدهما في اللغة، والآخر في الاصطلاح، وفيما يأتي بيان كلا المعنيين:

الطلاق في اللغة: الطاء واللام والقاف أصلٌ صحيح، يدل على التخلية والإرسال، ُقال: انطلق الرجل ينطلق انطلاقاً ، وأطلقته إطلاقاً ، ومن هذا الباب؛ عدا الفرس طلقاً وطلقين، وامرأة طالق؛ أي طلّقها زوجها، والطالق:الناقة التي تـُرسل لترعى حيث شاءت (ابن فارس ١٩٧٩)

ويـُعرّف الطلاق في الاصطلاح بعددٍ من التعريفات ومنها:

يُعرّف عند فقهاء الحنفية بأّنه: رفع قيد النكاح في الحال أو المآل، بلفظٍ مخصوصٍ، ويُعرّف عند فقهاء المالكية بأّنه: رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح، وعرّفه فقهاء الشافعية بأّنه: حلّ عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، بينما عرّفه الحنابلة بأنه حل قيد النكاح أو بعضه. (وفاء معتوق حمزة فراش ١٩٨٥)

التعريف الإجرائي للطلاق: افتراق الزوجين عن بعضهما بعد قول لفظ الطلاق من الزوج لزوجته

الفصل الثانى
الطلاق، أسبابه وأثاره

١- مفهوم الخدمة الاجتماعية.

٢- أهداف الخدمة الاجتماعية.

٣- فلسفة الخدمة الاجتماعية .

٤- مبادئ الخدمة الاجتماعية .

٥- الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الاسرة.

٦- عناصر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال الاسرة.

٧- أسباب الطلاق.

٨- الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق .

٩- الأساليب العلاجية لمشكلة الطلاق.

مفهوم الخدمة الاجتماعية :-

تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية خلال الثمانين عاما الماضية تطورا ملحوظا من حيث النظرة للخدمة الاجتماعية ومكوناتها وأنشطتها والمعارف المرتبطة بها وأثر فى هذا التطور ما يلى :

١- العولمة ما أحدثته من تغيرات كونية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على الامم والشعوب.

٢- الحركات الاجتماعية الدولية.

٣- الصحوة المتزايدة للمجتمع المدنى العالمى.

٤- نجاح بعض نماذج التدخل فى بعض الدول النامية كنماذج لمواجهة الكوارث والأزمات الدولية وبعض نماذج التنمية .

٥- المواثيق والتعهدات والاتفاقات الدولية التى تهتم بالحقوق الانسانية والحرية والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية والمساواة .

٦- فعالية وأنشطة منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية المتزايدة وتدخلها بحماية من القوانين والمواثيق الدولية .

٧- الاهتمام المتزايد بالسياسة الاجتماعية العالمية فى إطار التكتلات الدولية فى العصر الحالى .

٨- تغير وتطور إهتمامات الخدمة الاجتماعية من تمكين العملاء الى الحقوق الاجتماعية للعملاء، وذلك فى إطار الحقوق الانسانية التى حددتها المواثيق والقوانين الدولية وتبنتها المنظمات الدولية.

وينظر البعض أحيانا للخدمة الاجتماعية الدولية ويعرفها على نحو متزايد كمكان للممارسة الخدمة الاجتماعية يختلف بشكل كبير عن الممارسة التقليدية .

بينما يتبنى البعض فكرة أن ممارسة الخدمة الاجتماعية يجب أن تكون مفتوحة لسببا بمعنى أن مهام وأنشطة الخدمة الاجتماعية يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية .

أهداف الخدمة الاجتماعية :-

بقيت الخدمة الاجتماعية زمنا طويلا لا تعنى فى نظر الناس سوى الصدقة والإحسان الذى يقدم للأفراد والجماعات بدافع الأحاسيس الإنسانية والمشاعر الذاتية والحاجة الى المساعدة، وبذلك فقد اقتصرت الخدمة الاجتماعية فى تلك الفترات على المساعدات المالية والغذائية والكسائية .

وبعد أن تطورت المجتمعات بدأت الخدمة الاجتماعية تتجه نحو تعرف الاحتياجات الانسانية الفعلية للأفراد والجماعات والمجتمعات ومواجهتها بالخطط والمشاريع الفنية المتخصصة، وبذلك انتقلت جهود الخدمة الاجتماعية من الاهتمام بشكل أكبر بالجوانب الوقائية والإنشائية.

الاهداف الوقائية :

تركز الخدمة الاجتماعية بشكل رئيس على الجانب الوقائي، فهى تعمل على توفير الوسائل الكفيلة بوقاية الافراد من الوقوع فريسة للمشكلات والأمراض الاجتماعية، وتساهم فى إزالة كل ما يعيقهم عن أداء أدوراهم ووظائفهم الاجتماعية ومواجهة العوامل والأسباب التى قد تدفع الفرد إلى الوقوع ثانية فى المشكلات بعد اتمام علاجه وإعادة تأهيله.

وتعمل الخدمة الاجتماعية فى سبيل ذلك على تحقيق الأهداف الآتية :

١- المساهمة فى تحسين المستوى المعيشي للناس اجتماعياً واقتصادياً .

٢- نشر الوعى والثقافة الاجتماعية بين الناس عن طريق المحاضرات والندوات وحلقات البحث والوسائل الإعلامية المختلفة .

٣- إجراء الدراسات والمسوح الاجتماعية لتعرف العوامل والأسباب التى تؤدى إلى المشكلات، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمواجهتها .

٤- إحداث تغيرات مرغوب فيها فى كل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية.

٥- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على استثمار أقصي ما لديهم من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة .

٦- مساعده الناس على تحديد مشكلاتهم ، وإيجاد الحلول المناسبة لها قدر الإمكان .

٧- إحداث التغيرات فى النظم الاجتماعية القائمة لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية ، ولمقابلة احتياجات المواطنين .

٨- التعاون مع المهن الأخرى على تنظيم البرامج والخدمات التى تهدف إلى وقاية الأفراد والجماعات من الوقوع فى المشكلات .

الأهداف العلاجية :

تركز الخدمة الاجتماعية فى المجال العلاجى على إعادة تأهيل الفرد أو الجماعة أو المجتمع لاستعادة قدراتهم على القيام بالوظائف والأدوار الاجتماعية المنتظرة منهم وهى فى سبيل ذلك تعمل على تحقيق الأهداف الآتية :

١- دراسة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية وتشخيصها ووضع الخطط والبرامج العلاجية الملائمة لها .

٢- تقديم المساعدات المالية والعينية للأفراد والأسر والمجتمعات ؛ لمساعدتهم على مواجهة المشكلات الطارئة التى تعترضهم .

٣- التركيز على برامج التأهيل الجسمى والنفسي والاجتماعى والمهنى والمجتمعى للأفراد بقد استثمار القدرات والطاقات لديهم ، وإعادتها إلى أقرب ما تكون من حدودها الطبيبعة.

٤- إنشاء المراكز والمؤسسات الاجتماعية والعلاجية سواء أكانت مراكز إيوائية أم مهارية ، وتنظيم برامجها يشكل يحقق الأهداف العلاجية للمشكلات التى يعانيها المنتفعون من هذه المراكز .

الأهداف التنموية أو الإنشائية :-

إن النظرة التكاملية للخدمة الاجتماعية يجب أن لا تقف عند حد اتباع الأساليب العلاجية أو الوقاية فى تقديم الخدمات فحب، بل يجب أن تشمل اتباع الأساليب التنموية التى تهدف إلى تنمية الفرد والمجتمع.

الأهداف الاجتماعية :-

١- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم التى تعوق من أدائهم لأدوارهم الاجتماعية .

٢- أحداث التغيير فى النظم الاجتماعية العتيقة التى لم تستطيع القيام بدورها فى سد الاحتياجات الانسانية المتغيرة .

٣- غرس القيم الاجتماعية كالعدل والأمانة واحترام العمل والإنجاز والدافعية واحترام الوقت لدفع عجلة التنمية .

٤- منع المشكلات المرتبطة بالجريمة والإدمان وذلك عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية والتوعية الخاصة بهذه المشكلات .

٥- زيادة حجم الطاقة المنتجة فى المجتمع وذلك نتيجة لعودة المتكاسلين والمنحرفين لعجلة الانتاج.

٦- تجنب المجتمع أعباء اقتصادية مستقبلية بتوجيه هذه الفئات ومساعدتهم على مواجهة مشاكلهم .

٧- تدعيم التكافل والتضامن الاجتماعى، فالخدمة الاجتماعية إحدى مظاهر العدالة والحب والشعور الجمعى التى تبث فى المواطن الولاء لمجتمعه حتى يتحمل بدوره تبعات وأعباء التنمية .

٨- الاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية ومظاهر التفكك ، فمن خلال دراسة المشكلات وتحليل أسبابها يستطيع المجتمع الوقوف على نقاط العلل التى كانت سبباً فى هذه المشكلات .

٩- المساهمة فى تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال مجموعة من البرامج المعده لنمو الأفراد والجماعات والإعداد الاجتماعى والنفسي لهم بطريقة تضمن خلق المواطن الصالح .

فلسفة الخدمة الاجتماعية :

تستمد الخدمة الاجتماعية فلسفتها من مجموعة القيم المهنية الآتية ، والتى تطور مع تطور المهنه منذ فترة ظهورها حتى الآن :-

ركزت الخدمة الاجتماعية فى بداية ظهورها على الاحتياجات الأساسية لحياة الانسان وضوابط السلوك الانسانى . فاهتمت بشكل خاص بالفئات الأقل حظا من أعضاء المجتمع من حيث مستوى تحقيقهم لتلك الاحتياجات .

وإذا أمعنا النظر فى ذلك نجد أن الخدمة الاجتماعية اهتمت بالإنسان كفرد وبالمجتمع كنسق ونظام اجتماعى وبالعلاقة بين الفرد والمجتمع .

فهى من جهة تهتم بمساعده الفرد على التكيف مع المجتمع ، وهى جهة ثانية تهتم بأحداث التغيير المطلوب لمواجهه الاحتياجات الاساسية للأفراد .

تعترف الخدمة الاجتماعية بأن وجود اختلال فى اى مجتمع يؤدى إلى الحد فى تكافؤ الفرص بين الأفراد والى خلق مشكلات تعود بالضرر على بعض الافراد أو الجماعات فى المجتمع .

تؤمن بأهمية النظرة الشمولية للإنسان وضرورتها ، وبأن المشكلات التى يتعرض لها هى حصيلة من التفاعل بين العوامل الشخصية والعوامل الاجتماعية ، وأن درجة تأثير كل من العوامل الشخصية والبيئية فى المشكلة تختلف من فرد إلى آخر ، ومن مشكلة إلى أخرى .

تركز على الأسرة كونها المؤسسة الاجتماعية الأولى التى يعيش فيها الفرد ، ويتم تشكيل سلوكه وتنميه شخصيته ، وتؤكد أهمية دراسة المبادئ التى تقوم على أساسها العلاقات الأسرية ، وتعمل مع الأسرة بصفتها الوحدة الأساسية التى تعمل على تطوير الوظيفة الاجتماعية للفرد . كما تؤمن بأن المشكلات الاجتماعية التى يواجهها الفرد غالباً ما تنتج من اختلا التوازن والتوافق فى العلاقات الأسرية وضرورتها.

تؤمن بأهمية استثمار الموارد والإمكانيات المتوافرة فى المجتمع واستخدامها لمساعده الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواجهه مشكلاتهم . الأمر الذى يتطلب من الأخصائي الاجتماعى أن يكون على علم وعرفة تامة بالمصادر والموارد المتوافرة فى المجتمع التى يمكن الاستفادة منها فى مواجهه مشكلات الأفراد وحلها .

تركز على التفاعل الاجتماعى ونتائجه على عمليات التكيف أو سوء التكيف الاجتماعى لذلك فهى تستفيد من المبادئ المستخدمة فى العلوم الأخرى ، كعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الاجتماع ، وديناميةالجماعات ، لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس من أجل مساعدتهم على علاج مشكلاتهم .

تنظر الخدمة الاجتماعية إلى هناك تلازماً بين المشكلات الاجتماعية والسلوك الإنسانى والمؤسسة أو التنظيم الاجتماعى بالمعنى الشمولى ؛ أى أنه لفهم المشكلات الاجتماعية وأنماط السلوك الإنسانى لا بد من دراسة متعمقة للتنظيم الاجتماعى للمجتمع . وبذلك فإن من الممكن تقليص حجم المشكلات بالعمل مع الفرد مباشرة أو بأحداث تغييرات فى التنظيم الاجتماعى السائد .

وقد ركزت الخدمة الاجتماعية على البرامج الوقائية والتنموية فضلا عن تقديمها المساعدة المباشرة للأفراد .

تؤمن بالعمل عن طريق الفريق Team work، وضرورة تنسيق الخدمات والبرامج الاجتماعية ، فتكون الخدمة الاجتماعية كما أشرنا سابقاً تتعامل مع الانسان بمختلف أوضاعه الاجتماعية ، وتتعامل مع جوانب الحياة المختلفة ، فإنها تؤمن بالعمل عن طريق فريق يضم مجموعة من الاختصاصين فى العلوم المختلفة ، لهم علاقة بحياة الإنسان وظروفه المختلفة .

تعد القيمة المهنية الاكثر عمومية فى الخدمة الاجتماعية هى تلك التى بالخصائص والصفات الشخصية للأخصائي الاجتماعى التى تتمثل فى دافعة نحو دراسة الخدمة الاجتماعية .

أن الشخص الذى تتوافر فيه الميول والاستعدادات والدوافع الإيجابية نحو المهنه هو الشخص الذى سيكون أكثر قدرة على العمل والتأثير فى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات .

تعد العلاقة المهنية فى الخدمة الاجتماعية مفتاح المهنه ، فالمعلومات لتى يحصل عليها الأخصائي الاجتماعى ، أثناء المقابلة مهمة ، إلا أن الاهم هو ما يخفيه العميل (المستفيد) من معلومات يمكن أن يستخلصها الأخصائي الاجتماعى بملاحظة للمشاعر والتفاعلات النفسية التى تحدث فى أثناء المقابلة .

وكلما كانت العلاقة المهنية أكثر رسوخاً حصل الأخصائي الاجتماعى على معلومات أكثر وذات أهميه أكبر فى علاج المشكلة .

ولترسيخ العلاقة المهنية لا بد للأخصائي الاجتماعى من أن يطبق المبادئ والأخلاقيات المهنية التى سوف نتحدث عنها فى الوحدة الرابعة من هذا الكتاب .

تؤمن الخدمة الاجتماعية بالتخطيط كأسلوب علمى لمواجهه المشكلات الاجتماعية وعلاجها ، ووضع الحلول طويلة الأمد بها ، وإحداث التغييرات الاجتماعية المناسبة للوقاية من المشكلات المتوقعة .

مبادئ الخدمة الاجتماعية :-

تسير الخدمة الاجتماعية على هدى كثير من المبادئ الإنسانية بل ليس من المبالغة فى شئ أن تقول إن الخدمة الاجتماعية كلها تقوم على مجوعة مبادئ إنسانية ويرجع ذلك إلى ايه طبيعة عملية مساعده الإنسان لأخيه الإنسان هى عمل إنسانى فى أساسه . غير أننا عندما نتكلم عن هذه المبادئ فإننا نقصر ذلك على تناول عدد محدود من هذه المبادئ لأهميتها ولأنها تعمل كضوابط تحكم عمل الأخصائي الاجتماعى وتنير أمامه الطريق السوى فى هذا العمل .

معنى المبدأ :-

المبدأ هو قاعدة أساسية لها صفة العمومية نصل إليها عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستخدام المفهوم العلمى الذى يقوم على التجريب والقياس .

والمبدأ فى الخدمة الاجتماعية هو سلوك مهنى معين أو أسلوب عمل استقرت الآراء على صحته وسلامته نتيجة للتطبيقات الكثيرة والتجارب التى مر بها وهو فى جميع الظروف يكون منبثقاً وخاضعاً للقيم الأخلاقية ومن هنا جاءت ضرورة الالتزام بالعمل بمقتضاه واحترامه . ويجب أن تشير إلى أن الاسلوب أى الطريقة التى يطبق بها المبدأ قد يختلف من مجتمع لأخر ومن موقف لآخر أن هناك أتفاق على المبادئ والالتزام بها مع اختلاف أساليب التطبيق تبعاً للمواقف التى يطبق فيها كل مبدأ .

فالسرية مبدأ أساسي فى خدمة الفرد إلا أن الأساليب التى يستخدمها الأخصائي الاجتماعى فى تطبيق هذا المبدأ قد تختلف من موقف لأخر فقد يكون بمجرد اللقاء المنفرد مع عميل وقد يكون بالتصريح اللفظى فى موقف آخر وقد يكون بخفض الأخصائي لصوته عند الحديث عن أسرار العميل .

أهم مبادئ الخدمة الاجتماعية :-

١-مبدأ التقبل (القبول) :-

نعنى بالتقبل تقبل الأخصائي الاجتماعى للعميل سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً كما هو وليس يجب ان يكون ، دون تحيز لجنس أو لون أو دين أو عقيدة أو مظهر باعتبار أن كل فرد أو جماعة أو مجتمع يمثل وحدة فريدة فى حد ذاتها ، لذلك يجب تقبلها كما هى فى الواقع بحسناتها وعيوبها . وعلى الأخصائي الاجتماعى أن يؤمن بشأن هذه الاختلافات هى أمور حتمية وهى تمثل واقعاً لابد من الاعتراف به وتقبل الأخصائي الاجتماعى للعميل سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمع هام للغاية لان ذلك سيتوقف عليه مدى الاستجابة لدور الاخصائي الاجتماعى والتعاون والثقة فيه والتى بدونها لن يستطيع القيام بدوره فى مساعده هذا العميل على حل مشاكله أو إشباع احتياجاته .

ويتضمن هذا المبدأ تقبل الأخصائي الاجتماعى للعميل كما هو كذلك البدء معه من حيث هو وذلك باعتبار أن هناك فروقاً بين الأفراد والجماعات والمجتمعات بعضهم البعض وأنه لا يوجد تطابق فى سمات فردين ، لذلك فالاختلاف بينهم أمر جوهرى وذلك يستوجب البدء مع العميل (فرد – جماعه – مجتمع) من حيث هو بالوقوف على قدراته وتقبل ذلك المستوى والبدء فى عملية المساعدة على أساس هذا المستوى ثم العمل على الارتفاع به بالمعدلات التى تتمشي مع احتياجات وإمكانيات التغيير فى هذا الفرد أو الجماعة أو المجتمع دون فرض رغبات أو إحداث تغييرات مفاجئة حتى لا يكون رد الفعل هو مقاومة العميل .

ويدخل فى مبدأ التقبل بعد الأخصائي عن النقد والسخرية والامتعاض من العميل أو الجماعة أو المجتمع وتقبل ما يبدر منه من سلوك وإن كان سوى فى بعض الأحيان ويتناول الأمور بأسلوب لا يؤذى المشاعر ويحاول إحداث التغيير الملائم فيه ويتحقق ذلك عن طريق تقدير موقف واحترام ظروف وكرامه العميل أو الجماعة أو المجتمع وهذا يشعرهم بالطمأنينة والثقة فى الأخصائي الاجتماعى كقدرة

فنية قادرة على المساعدة وهذا يجعلهم أكثر قدوة على التعبير عن المتاعب والمشاعر دون مقاومة أو حرج مما يساعد الأخصائي على دراسة موقف العميل سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمع دراسة متكاملة واقيه تساعده على التشخيص ثم العلاج . ولا يعنى التقبل الموافقة على كل تصرفات وسلوك العميل بما فى ذلك السلوك المنحرف وإنما نعنى بالتقبل هو إشعار الأخصائي للعميل باستعداده لتقديم مساعدة بغض النظر عن الاختلاف بين الطرفين .

٢-مبدأ السرية :-

اى صياغة الاسرار التى يحصل عليها الاخصائي الاجتماعى من عملائه أو المتصلين بهم أو التى لاحظتها أو وقف عليها خلال عمله مع الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات وعدم إذاعتها إلا فى الحدود التى تقتضيها بعض الظروف الخاصة، ففى الخدمة الاجتماعية يقف الاخصائي الاجتماعى خلال دراسته للحالة على كثير من أسرار العميل التى يكون لها حساسية خاصة لذلك ينبغى ألا بعد موافقة العميل بالقدر الذى تتطلبه مصلحته كذلك فى دراسته للجماعة يقف على أسرار الجماعة وبعض أعضائها ومثل ذلك يحدث عند عمله مع المجتمع حيث يقف على كثير من أسرار هذا المجتمع وقياداته وخاصة عند عمله فى حل نزاع بين الجماعات فى المجتمع وعلى الأخصائي ألا يتصرف أيضاً فى هذه الحقائق إلا لصالح الجماعة أو المجتمع وبعد الحصول على موافقة الجماعة أو المجتمع .

ويعتبر المحافظة على أسرار العملاء أحد القيم اأخلاقية حيث أن القيم الدينية تدعو إلى أن يحافظ الإنسان على الأسرار ولا يفرط فيها، وهناك مخاطر محققة تنتج عن إذاعة الاخصائي لأسرار عملائه وبعض هذه الأخطار تصيب العملاء أنفسهم عندما تتكشف أسرارهم وبعضها ينعكس على الأخصائي الاجتماعى من انهيار لمكانته المهنية مع العميل أو الجماعة أو فى المجتمع كله بجانب فقد الثقة كاملة كما تتأثر سمعة المؤسسة التى يعمل بها الاخصائي الاجتماعى وينصرف عنها عملائها

وينعكس ذلك كله على المهنة كلها ومن ثم فإن الثقة بالمهنة والقائمين عليها سوف تقل فى نفوس العملاء.

وهناك استثناءات من مبدأ السرية أهمها :

١- السرية الجماعية ونعنى بها أن الأخصائي الاجتماعى اليوم يعمل مع فريق متكامل فى كثير من المؤسسات الاجتماعية يعمل كل منهم من خلال تخصص معين لكنهم يلتقون جميعاً حول هدف واحد وهو خدمة العميل (فرد أو جماعة أو مجتمع) هذا الفريق المهنى يمكن أن يتبادل الحقائق الخاصة بالعميل ليناقشها ويصل عن طريقها لأفضل أساليب الخدمة .

٢- إذا كانت هذه الأسرار تمثل درجة من الخطورة على المجتمع أو على الفرد أو على الجماعة كما فى حالة الإصابة بمرض وبائي، أو أن العميل ارتكب أمراً يعاقب عليه القانون، وكذلك فى حالات الأمراض العقلية الحادة التى تكون خطراً على المريض وعلى المحيطين به فهنا وللصالح العام يمكن للأخصائي الاجتماعى أن يتجاوز عن مبدأ السرية .

٣- مبدأ حق تقرير المصير :-

هذا المبدأ أملته فلسفة الحياة الديمقراطية التى نعيشها والتى تنادى بأن لكل فرد أو جماعة أو مجتمع الحق فى اتخاذ ما يراه فى حل مشكلاته وبالطريقة التى يراها أكثر ملائمة لواقعة مع مراعاة حدود قدراته وإمكاناته، ومن ثم يجوز للأخصائي الاجتماعى أن يفرض على الحالة التى يتعامل معها أى إجراء يتعارض مع إرادتها . ذلك لأن الخدمة الاجتماعية تعمل مع العملاء وليس من أجلهم ويتضمن هذا الحق إتاحة الفرصة للفرد أو الجماعة أو المجتمع للإسهام فى العمل على حل المشكلات ومواجهة المواقف حسب إمكاناته وقدراته أى حقه فى إتخاذ القرارات التى يتوقف عليها

إحداث تغييرات بالنسبة له مادامت لديه القدرة على ذلك ومادامت قراراته لا تتسبب فى وقوع أضرار على الغير .

فلا يفرض على الفرد حلاً معيناً لمشكلته مادام قادراً على الإسهام فى اقتراح العلاج وتنفيذه والجماعة تتاح لها فرصة لتحديد أهدافها ووضع لبرامجها وتنفيذها والمجتمع كذلك يشرك أفراده فى التفكير والاقتراح والتنفيذ ولا تفرض عليهم برامج معينة . وذلك كله مرجعة الإيمان ، بأنه طالما أن أثر التغيير سيقع على العميل (فرداً أو جماعة أو مجتمع) ولصالحة فمن حقه أن يقرر نوع التغيير الذى ينشده .

ففى إطار خدمة الفرد ، يجب على الاخصائي الاجتماعى ألا يفرض على العميل حلاً لمشكلته طالما أن العميل يتمتع بالقدرة على الأسهام فى علاج مشكلته كذلك يجب أن يراعى أخصائي الجماعة أن تقوم الجماعة بتحديد أهدافها ووضع برامجها وتنفيذها وتقويمها .

كذلك لا ينبغى أن يفرض أخصائي تنظيم المجتمع مشروعات أو برامج على المجتمع دون أن يشرك الأهالى فى تحديدها وتنفيذها تقويمها . إلا أن هناك حالات استثنائية تبيح للأخصائي الاجتماعى أن يتصرف لصالح الحالة التى يتعامل معها ذلك :

-حالات السلبية والتواكل وعدم اكتمال النضج سواء عند العميل الفرد أو الجماعة أو المجتمع.

-حالات المرض العقلى والضعف العقلى حيث لا يصبح العميل مدركاً لتصرفاته وسلوكه .

-حالات الطفولة والحالات التى تخرج عن القيم الأخلاقية للمجتمع .

ففى مثل هذه الحالات على الأخصائي الاجتماعى أن يتصرف بما يحقق صالح الوحدة وصالح المجتمع.

٤- مبدأ العلاقة المهنية :-

ونعنى بها تلك العلاقة التى تنشأ بين الأخصائي والوحدة التى يتعامل منها (فرد أو جماعة أو مجتمع) فهى علاقة أو صفة ترتبط بمجال عمل الاخصائي الاجتماعى مع هذه الوحدة مصطلح على تسميتها بالعلاقة المهنية تميزاً لها عن العلاقة الشخصية التى تكون بين الأصدقاء وعن العلاقة الرسمية التى تقوم بين الرئيس والمرؤوس وتتكون هذه العلاقة بين عنصرين أساسين الأول هو المشاعر المتبادلة بين الأخصائي والعميل التى تؤدى إلى بعث الثقة والاطمئنان فى نفس العميل والثانى الأفكار التى يتبادلها خلال عملية المساعدة المهنية وتتميز العلاقة المهنية بما يلى :

أ- أنها وسيلة لغاية محدودة هى مساعدة العميل .

ب- أنها موقوتة بوقت معين فتبدأ منذ بدء عملية المساعدة وتنتهى بانتهاء العمل مع الوحدة .

ج- تتسم بالموضوعية باعتبار أنها تقوم على الحقائق والمهارات والخبرات المهنية .

د- عملية القيادة فيها تقع على عائق الأخصائي الاجتماعى .

هـ- أساسها الثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين ، فالعلاقة المهنية هى المعبر أو الجسر الذى تصل عن طريقة الحقائق والمعلومات من العميل إلى الأخصائي والذى تصل عن طريقها المساعدة المهنية من الأخصائي إلى العميل .

٥- مبدأ التقويم الذاتى :-

الأخصائي الاجتماعى يلتزم بالموضوعية فى عمله ويقيس مدى نجاحه فى تحرير عمله من وجهه نظرة الذاتية، ويوم بمجالات مستمرة لمعرفة ما ينقصه من معارف ومهارات وما وقع فيه من أخطاء ليعمل على رفع مستواه المهنى وتجنب الأخطاء فى المستقبل. ويدخل فى هذا الإطار تقويم الأخصائي الاجتماعى لذاته فيما يتعلق بسلوكه مع زملائه ورؤسائه فى العمل أو خارج المجتمع حتى يتفق مع الصورة التى يجب أن يراها الآخرون فيه .

٦- مبدأ الدراسة العلمية :-

دائماً ما يعتمد الأخصائي الاجتماعى فى عمله على الدراسة العلمية الموضوعية التى توضح له أبعاد الموقف والعوامل التى اشتركت فى إحداثه سواء كانت عوامل ذاتية أو عوامل موضوعية . وهو سيستفيد من هذه الدراسة فى تشخيص المشكلة وتصور خطة العلاج ... والدراسة العلمية الموضوعية تعتمد على التخطيط السليم الذى يمكن من ترتيب أولويات الحاجات والأهداف وتقدير الأبعاد المختلفة وحساب الاحتمالات المتوقعة وضمان النتائج .

وتتوفر إمكانيات الدراسة ومطالبها لكل من طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة ، ويمكن للأخصائي الاجتماعى أن يستكمل ما يتقصه منها وقتما يريد هذا فضلاً عن وجود تفاعل وعلاقة مباشرة مع الفرد والجماعة تدعم هذه الدراسة وتكملها ، أما بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع الحديثة نسبياً فإن هذه العملية تحتاج إلى جهد أكبر حيث أن ظروف المجتمعات المدروسة تتميز بالاختلافات والتباين بما يتطلب ضرورة التخطيط لعملية دراسة مثل هذه المجتمعات من أجل الوصول إلى نتائج على جانب كبير من الثقة يضمن ما يترتب عليها من خطوات وإجراءات خصوصاً وأن العملية مستمرة وتتم فى مجتمع متغير متحرك باستمرار .

ونود أن نشير بعد عرض هذه المبادئ الأساسية إلى الحقائق التالية :-

أ- المبادئ التى عرضناها هى مبادئ متفق عليها بين جميع علماء الخدمة الاجتماعية ، إلا أن كلاً منهم أضاف إليها مجموعة من المبادئ الخاصة بكل طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية .

ب- مبادئ الخدمة الاجتماعية ليست منفصلة يستقل بعضها عن البعض الآخر ، لكنها مبادئ متكاملة متداخلة كل منها يؤثر فى الآخر وأن تقسيمها هو لغرض الدراسة فقط .

أولاً : الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة

١- الممارسة المهنية فى مجال رعاية الأسرة :-

واكبت الخدمة الاجتماعية فى المجال الأسرى نشأة الخدمة الاجتماعية ذاتها كمهنة فى أوائل هذا القرن (القرن العشرين) فقد كتبت مارى ريتشموند أول مقال لها فى دوريات جمعيات تنظيم المجتمع عام ١٨٩٩ بعنوان " الخدمة الاجتماعية للأسرة الأمريكية " بل كان مسمى خدمة الفرد عند ظهورها كأول طريقة للخدمة الأجتماعية تدرس فى جامعة كولومبيا هو خدمة الفرد الأسرية Family Careworn .

وينطبق هذا أيضاً على نشأة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى فنجد أن من أقدم مجالات الممارسة المهنية مجال الأسرة ، ويرجع ذلك ولا شك لما أظهرته الأسرة دائماً عبر العصور من أهميتها والوظائف التى تقوم بها وهو الأمر الذى دفع المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية إلى الاهتمام بمجال رعاية الأسرة .

ومصطلح الخدمة الاجتماعية الأسرية يستخدم للإشارة إلى الأنشطة المصممة لحماية وتقوية حياة الأسرة وتدعيمها من حيث أدائها الاجتماعى لوظائفها مع مختلف أعضائها . ولا يقتصر أمر الخدمة الاجتماعية الأسرية عند حد العمل على الوقاية والحماية – بل أنه أيضاً – يمتد ليشمل علاج ما تواجهه الأسرة من صعوبات أو مشكلات تهدد استمرارها فى القيام بوظائفها .

كما تعرف الخدمة الاجتماعية الأسرية بأنها " عمليات مهنية تستهدف مواجهة علمية لمشكلات الأسرة أو احتياجاتها الحيوية مع التخطيط الوقائي لحمايتها مستقبلاً .

ولكل ما تقدم أصبح للخدمة الاجتماعية دور مهم فى مجال رعاية الأسرة وألقى على عاتقها مسؤلية كبيرة، بما لها من مؤسسات مختلفة ومهنيين متخصصين .

عناصر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة :-

تعتمد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة على تطوير عناصر الممارسة بما يتناسب مع خصائص واحتياجات الأسرة كأفراد، وجماعات أولية، وكتنظيم داخل المجتمع ويمكن أن نتصور طبيعة عناصر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة على النحو التالى :

– القاعدة المعرفية : للقاعدة المعرفية أهمية فى الخدمة الاجتماعية ويرجع ذلك لأنها تمثل الأساس الذى تستند إليه المهنة فى اكتساب صفة العلمية وأضفتها على أنشطتها وممارستها . وهى التى تميز الممارس عن رجل الشارع فى تناوله لمشكلات التى يتعامل معها . والأساليب التى يستخدمها فى السلوك التى يتوصل إليها ، كما أن المعرفة العلمية التى تستند إليها المهنة – ما هى إلا وسائل فعالة ترفع من كفاءة وفاعلية المهنة . وتحرص الخدمة الاجتماعية على أن تكون هذه المعارف متوفرة أمامها فى المواقف الإنسانية وأن تتسق مع قيمها المهنية الأساسية . فمهارات التدخل المهنى تتبع من الأساس المعرفى للمهنة ومن قدرة الأخصائي الاجتماعى على أن ينتقى بشكل تفصيلى ما يتناسب العملاء الذين يتعامل معهم فى ذلك المجال الواسع من المعارف المتوافرة أمامه .

ولتفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة يجب أن يتضمن تعليم الأخصائي الاجتماعى فى المرحلة الجامعية الأولى " البكالوريوس " أو فى المستويات التالية العديد من المقررات حول علم الاجتماع العائلى، سيكولوجيا الأسرة، واقتصاديات الأسرة بالإضافة إلى دور الأخصائي الاجتماعى فى مجال رعاية الأسرة، هذا بالإضافة إلى بعض المعارف حول مهارات الممارسة فى مجال رعاية الأسرة مثل مهارات الجلسة الأسرية ومهارات إدارة الحالة .

– القيم المهنية : يلتزم الأخصائي الاجتماعى بقيم مهنة الخدمة الاجتماعية العامة بالإضافة إلى نسق قيمى خاص بمجال رعلية الأسرة يكون مستمداً من قيم المجتمع المحلى والتى تعكس قيم الأسرة .

– عائد الممارسة : لكل ممارسة مهنية عائد يسعى الممارس المهنى لتحقيقه كهدف للممارسة ، وعائد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الاسرة هو تحسين أسلوب حياة الأفراد والأسرة جميعاً . وإذا كان عائد التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية يقاس به " التغييرات الكيفية الايجابية التى حدثت فى مشكلة العميل نتيجة لجهود الأخصائي الاجتماعى المبذولة لحل المشكلة بحيث يمكن قياس هذه التغييرات والدلالة عليها بشكل كمى . فعائد الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة هو التغييرات الكيفية الإيجابية التى تحدث فى أسلوب حياة الأفراد ليؤدى إلى مساعدة الأسرة وأفرادها على تحقيق وظائف الأسرة .

– منهج الممارسة : بالمراجعة التاريخية لأدبيات الخدمة الاجتماعية يتضح الانتقال من الاعتماد على الخبرات الشخصية للممارس إلى مرحلة الاعتماد على بعض الاتجاهات والنظريات ، وقد ظل هو الوضع إلى وقت طويل ، وتأتى المرحلة المعاصرة لتحمل لنا الانتقائية والتعددية وهو ما يتيح للأخصائي الاجتماعى أن يقوم بالانتقاء من بين الأساليب العلاجية المتعددة من أى نظرية أو اتجاه علاجى وتساعد الانتقائية على تفعيل الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعى ، ويتفق هذا مع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ، فلم تعد تعتمد الممارسة على الطرق المهنية بقدر اعتمادها على التكامل والممارسة العامة . ومن أهم الأساليب أو المناهج التى يمكن أن يمارسها الأخصائي الاجتماعى فى مجال رعاية الأسرة نقترح الأساليب الآتية :

١– لعب الدور .
٢– التدريب على حل المشكلة .
٣– التحصين ضد الضغوط .
٤– الجلسة السرية .
٥– الواجبات المنزلية .
٦– إعادة البناء المعرفى .

– التصديق المجتمعى : لقد منح التصديق المجتمعى لمهنه الخدمة الاجتماعية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة فيما يلى :

١– تدريس مادة مجال رعاية الأسرة ضمن المقرر الدراسي لطلاب المعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية على مستوى قومي.

٢– زيادة معدلات البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه للخدمة الاجتماعية فى مجال الأسرة .

٣– وجود عدد من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين فى مختلف القطاعات للخدمة فى مجال رعاية الأسرة .

٢– اتجاه العلاج الأسرى :–

يعد العلاج الأسرى أحد الاتجاهات العلاجية الحديثة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الأسرة وفى تناولنا للعلاج الأسرى .

* دور الأخصائي الاجتماعى فى مجال رعاية الأسرة :–

ساعدت الحرب العالمية الأولى على تطور العلوم المختلفة والتى تأثرها خدمة الفرد ، إذ أن هذا التطور أمدها بالكثير فى تفسير السلوك الإنسانى تطورت عمليات خدمة الفرد نتيجة لاستخدام طريقة نظريات فى التحليل السلوكى وكذلك نظريات العلوم الاجتماعية واستخدامها كقاعدة لبناء نظم جديدة فى خدمة الفرد مثل " العلاج الأسرى " واستدعت الممارسات والتدخل المهنى تعديلات فى تفسير السلوك أو الأساليب العلاجية فى شكل خطة مرتبة ومنسقة ومتسلسلة وذلك لمواكبة الاهتمام الجارى بضرورة توطين الخدمة الاجتماعية فى المجتمعات التى تمارس فيها ، والاستفادة من أقلمتها فى مجال الرعاية المختلفة ومنها مجال الأسرة وذلك فى محاولة للتوصل إلى أكثر الممارسة تماشياً مع ثقافة المجتمع وقيمة وأيدلوجيته لمواجهة المشكلات ويعانى منها ووقايته من التردى فيها والإسهام فى تنمية أفراده وجماعاته .

* طبيعة العلاقات الأسرية :– وتتضمن الآتى بعد :–

١- علاقة الزوجين ببعضهما .

٢- علاقة الأم بالأبناء .

٣- علاقة الأب بالأبناء .

٤- علاقة الأبناء ببعضهم .

ومن ثم ذلك يتضح مدى الإشباع العاطفى فى العلاقات الأسرية واتجاهات الزوجين نحو بعضهما ، والقيادة الأسرية وهل هى للأب ام للأم أو للاثنين معاً وطبيعة المعاملة الوالديه، وطبيعة الجو الأسرى ... إلخ .

- الظروف والعوامل الاقتصادية وتشمل : مصادر الدخل وقيمتها ، أبواب الصرف وقيمتها ، الموازنة الاقتصادية مع الاهتمام بالأزمات الاقتصادية التى تعرضننا وتتعرض لها الأسرة ، والوعى الاقتصادى داخل الأسرة ، وطريقة التصرف وميزانية الأسرة . ويمكن التوسع فى الحصول على مناطق دراسية أكثر عما كانت المشكلة الأسرية ذات صبغة اقتصادية .

- الظروف والعوامل الصحية وتشمل : المشكلات الصحية للأسرة مرض الأب أو الأم ، طبيعة المرض ، العجز أو العاهات ، أثر المرض أو العجز على الجو العاطفى للأسرة . وبصفة عامة يجب الإلمام بمدى توفر المعلومات والمعوقات الصحية للأسرة ، ويمكن التوسع فى ذلك إذا كانت المشكلة الأسرية متعلقة بأسباب صحية أو جسمية .

- ظروف العمل وتشمل : عمل الزوج ، عمل الزوجة ، انعكاس طبيعة العمل على المشكلة الأسرية من حيث مقدار الدخل ، أو ظروف العمل من حيث المشقة والسهر ليلاً ، أو بعد أحد الزوجين عن المنزل أوقات كبيرة ، وانعكاس كل ذلك على طبيعة المشكلة الأسرية .

- القيم والتقاليد الأسرية وتشمل : تقاليد الأسرة ، مدى تمسكها بتقاليد المجتمع ، الجوانب الأخلاقية ، القيم الأسرية ، اختلاف التقاليد والقيم بين الزوجين ، الجوانب الدينية ومدى الالتزام بها .

وبذلك ينتهى عرض أهم المناطق الدراسية التى يقوم بها الأخصائي الاجتماعى بدراستها عندما يعمل مع المشكلات الأسرية ، وهى ليست قوالب جامدة ، ولكنها تتصف بالمرونة ، بحيث يتمكن الأخصائي من زيادتها أو نقصانها ، حسب طبيعة المشكلة وحسب شروط المؤسسة .

أسباب الطلاق:

١- أسباب تتعلق بعدم التوازن أو التكافؤ بين الزوجين فى المستوى الاجتماعى، الثقافى، التعليمى، الأخلاقي، الديني أو العمرى

٢- أسباب تتعلق بالسلوك الشخصي: من سوء العشرة، وسوء الخلق والتعدي بالسب واستعمال العنف، المخدرات،الخيانة الزوجية

٣- أسباب تتعلق بتعدد الزوجات:الزواج المبكر، واختلاف العادات والتقاليد كما في الزواج من الخارج واختلاف الطباع وتدخل الأهل والأقارب

٤- أسباب تتعلق بالعوامل المادية: كبخل الزوج، وعدم قيامه بمسؤولياته الماديه

٥- وأخيرا يصنف آخرون عمل المرأة وتداخل الأدوار واستقلال المرأة اقتصاديا وهو الطارئ الذى اقتضيته ضرورات التنمية.

ويلاحظ الباحثون ان نسبة عالية من الطلاق تقع عند المتزوجون حديثا في مراحل عمرية صغيرة وتظهر الاحصائيات ارتفاعا فى نسب الطلاق ويذكر البعض نسبا تصل الى ٣٥% في الكويت و ٤٥% في السعودية وقد يكون متوسط العام هو ٣٥% فهو معدل بأي حال مخيف ومثير للقلق ومنذر بالخطأ.

تتعدد الاثار الاجتماعية التى تترتب وترتبط بالطلاق ويمكن ان نفصلها فيما يلى :

١- يترتب على الطلاق انحلال الرابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائى الصادر به وتزول حقوق كل من الزوجين قبل الآخر لا يرث أحدهما الآخر عند موته.

٢- يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق ان يتزوج من شخص آخر الا اذا نص الحكم على حرمان احدهما أو كليهما من الزواج.

٣- طلاق الزوجين لا يحول دون عودة الحياة الزوجية بينهما مرة ثانية بإجراء ان زواج جديدة.

لا يؤثر حكم الطلاق على ما للأولاد من الحقوق قبل والديهم ويظل كل من الوالدين ملتزماً بما يعرضه عليه القانون نحو الاولاد من حقوق كحق النفقة وحق الرعاية والتعليم

بعد الزلزال الاجتماعى الذى أصاب الترابط الزواجى هدم كل ما به فى الخلية الأسرية وتقطيع لنسيج العلاقات ليها ، فإنه تحصيل حاصل أن يصاب بالاكتئاب والانعزال واليأس والإحباط وتسير على تفكيره أوهام كثيرة وأفكار سوداوية وتهويل الامور وتشابكها الأمر الذى يخلق عنده الشك والريبة فى كل شئ يقترب منه وتصبح أفكاره لا تتسم بالثبات بل للتقلب والتضارب وتصبح أحكامه عديمة الرضا والتماسك.

آثار الطلاق على المطلقة (الزوجة):

أبرز أثر يفعله الزلزال الاجتماعي الأسرى (الطلاق) على الزوجة هو عوزها وانخفاض مستوى عيشها ، بينما يرتفع عيش الرجل (ال مطلق) ،ومرد ذلك يعود إلى توقف المصاريف الزوجية وهذه " حالة" زادت بشكل غير مباشر من حجم الفقر داخل المجتمع وزادت أيضاً من نسبة الإناث فى مجتمع الفقراء حيثما أشار إليه علماء الاجتماع.

وهناك بعض الآثار التى تقع عليها منها :

١- التقييد فى حريتها من حيث الدخول والخروج من منزل والدها.

٢- نظرة المجتمع لها كمطلقة.

٣- عدم الرغبة فى الزواج مرة اخرى.

٤- الشعور بالحزن والأسى.

٥- حرمان الام من ابنائها.

٦- سوء الحالة الاقتصادية لأن زوجها كان العائل بها.

٧- ندمها على زواجها المبكر.

٨- تحمل المسئولية اكثر من طاقتها وقدرتها.

٩- شعورها بالظلم.

١٠-عدم الاطمئنان لأى رجل آخر.

آثار الطلاق على أبناء المطلقين:

لما زادت حالات الطلاق زاد عدد أبناء المطلقين الذين لا يجدون اهتمامً ، تكافئاً من أبويهم او رعاية اجتماعية وعون مالياً ، منهم فضلاً عن ذلك فإن الطلاق يعد صدمة قوية لهم بالذات فى السنة الاولى ، من الطلاق اذ يكون وقوعه عليهم مؤلماً من الناحية النفسية والأسرية بحيث تقل دعائمهم الأبوية لهم وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم فيواجهوا هذا الانحطاط المعنوى بـ بكاء واليأس أكثر من أى وقت مضى ويتذمروا على سلطة أبويهم ،ولاشك أن غياب الأب عنهم يثير عندهم القلق ويبلور عندهم مشكلات اقتصادية واجتماعية لأنه عقد تفرق النسيج الأسرى تتغير تباعاً حياة الابناء لتصل إلى الحالة

السيئة سواء فى أسرتهم أو مدرستهم بحيث تترجم فى شكل توتر وقلق واضطرابات فتزيل هويتهم وتتعطش عواطفهم للمحبة والرعاية فضلاً عن حاجاتهم للأشياء المادية وهبوط دخلهم المالى بسبب عدم تمديد العون المالى من الأب أو لقلته فى أغلب الأحيان .

ومن الآثار ايضا:

١- حرمان الأبناء من الأب.

٢- إصابة الابناء بالحزن.

٣- سوء الحالة النفسية للأبناء.

٤- عدم تعليم الابناء نتيجة سوء الحالة الاقتصادية وانتقالهم من مدارسهم وبعدهم عن اصدقائهم.

٥- عدم تأمين مستقبل الابناء.

٦- انحراف الابناء بسبب عدم الرقابة.

آثار الطلاق على الاسرة ككل :

مع تزايد حالات الطلاق فى المجتمع تبرز مشاكل وظواهر عديدة منها ما يلى :

- تصبح الأسرة منحلة بسبب الطلاق مرؤوسة من قبل ربة المنزل وليس من قبل رب الأسرة بسبب عيش الأب فى منزل آخر وبقاء الابناء مع الام ، ففى المجتمع الأمريكى هناك خمسة عشر مليون أى نصف سكان الولايات المتحدة الامريكية يعيشون مع أحد والديهما وليس كليهما وغالباً ما يكون مع الأم ، وقد كشفت البحوث مع المطلقين فى الأسرة انه يعد تمزق للنسيج الأسرى فإن الأبناء لا يتقطعون عن والديهم ولا يلتقون بهم إلا مرة واحدة فى العام.

ومن هذه الآثار التى تقع على الأسرة:

- زيادة الاعباء الاقتصادية على ابيها.
- وجود حالة من الغضب داخل الاسرة.
- حدوث حالة من الغضب داخل الاسرة
- حدوث خلافات بينها وبين أسرتها بسبب الطلاق.
- حدوث صدمة بسبب الطلاق داخل الاسرة.

الأساليب العلاجية لمشكلة الطلاق :

تتعدد الاساليب المهنية والعلاجية التى تساعد الاسر والمجتمعات على مواجهة مشكلة الطلاق المبكر والوقاية منها ونشير فيما يلى الى اهم هذه الاساليب العلاجية:

١- التوعية بجميع أنواع الطلاق وتسليط الضوء على هذه الظاهرة.

٢- تكثيف الحملات الاعلامية ووجوب تعاون وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فى سبل حل هذه الظاهرة.

٣- تضافر الجهات المسئولة للحد من هذا الاستهتار ووضع الحدود للشباب لعدم التمادى والتساهل والتلاعب بهذا الامر من تعزيزوعقوبات صارمة وغرامات مالية وحبس إن استدعي الامر ذلك.

٤- الزام الزوجات بإرجاع المهر كاملاص للزوج حتى ولو بعد الدخول إن كانت هى الراغبة فى ذلك ولو بعد سنة من الزواج اذا كان طالب الطلاق من غير سبب.

٥- الاعتماد والثقة بالنفس عند اختيار الطررف الاخر اعتماداً على القناعة والرضا بعيداً عن اى ضغوط إجتماعية فإنه كلما كانت عملية الاختيار سليمة كلما كانت فرصة النجاح أكثر.

٦-النظر إلى الحياة الزوجية بواقعية وتعامل جاد والشعور بالمسئولية تجاه الطرف الاخر بعيداً عن تأثير المسلسلات إلى جانب تقدير للظروف الاجتماعية.

الفصل الثالث

الاجراءات المنهجية للدراسة

١- أولاً : نوع الدراسة.

٢- نوع المنهج المستخدم.

٣- أدوات جمع البيانات

٤- مجالات الدراسة.

اولا : نوع الدراسة :

تنتمى هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية باعتبارها تهتم بوصف موضوع البحث والدراسة فى ضوء الموقع الميدانى وتحديد كماً وكيفاً للتعرف على العلاقة بين المتغيرات الاسرية الايجابية ودور الخدمة الاجتماعية فى مواجهة ظاهرة الطلاق.

ثانياً: المنهج المستخدم

هو منهج المسح الاجتماعى بالعينة وقد اختير العينة من شباب جامعة حلوان ، والأخصائيين.

ثالثا: ادوات جمع البيانات:

تم استخدام استمارة استبيان حول الاثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق ودور الخدمة الاجتماعية من مواجهتها.

خطوات بناء الاستمارة:

١- الاطلاع على الدراسات السابقة المتصلة بالموضوع.

٢- القيام بإجراء مقابلات شخصية مفتوحة مع بعض الاخصائيين والشباب الجامعى.

٣- وبناء على ما سبق تم تصميم استمارة استبيان تستهدف استطلاع رأى المواطنين حول مشكلة الطلاق فى المجتمع.

صدق الاستمارة:

اعتمدت الدراسة على صدق المحكمين فى عرض الاستمارة على مجموعة من السادة الاساتذة المختصين فى الخدمة الاجتماعية وانتهى الامر بإخراج الاستمارة فى صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات المقترحة وبلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على صلاحية الاستمارة.

رابعا: مجالات الدراسة :

المجال المكانى :

تم تطبيق الدراسة علي جامعة حلوان.

المجال البشرى:

تم اجراء المسح الاجتماعى عن طريق الشباب الجامعى والأخصائيين الاجتماعيين

المجال الزمانى :

استغرقت فترة جميع البيانات حوالى اسبوع وذلك عن الفترة ٢٠١٩/٣/١٦ الى ٢٠١٩/٣/٢٢

خامسا: المعالجة الاحصائية : (أدوات تحليل البيانات)

- النسب المئوية
- جمع الفئات والتكرار
- المجموع

الفصل الرابع
مناقشة وتحليل جداول الدراسة

اولا: وصف عينة الدراسة

ثانيا: الاجابة علي تساؤلات الدراسة

اولا : وصف عينة الدراسة لدى الشباب الجامعي :

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	ذكر	١٦	%٣٢
٢	انثى	٣٤	%٦٨

يتضح من الجدول رقم (١) ان عدد المبحوثين ٥٠ مبحوث حيث أن الاناث ٣٤ واحتلت المركز الاول بنسبة ٦٨ % بينما الذكور ١٦ واحتلوا المركز الثانى والأخير بنسبة ٣٢%.

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	اقل من ٢٥	٥٠	%١٠٠
٢	٢٦: ٥٥	صفر	–

يتضح من الجدول رقم (٢) ان عدد المبحوثين ٥٠ مبحوث وجميعهم اقل ٢٥ اى بنسبة ١٠٠% بينما ٢٦: ٥٥ احتلوا المركز الثانى والأخير بنسبة ٣٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	امى	صفر	–
٢	تعليم متوسط	صفر	–
٣	تعليم عالى	٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) ان عدد المبحوثين ٥٠ مبحوث وجميعهم تعليم عالى بنسبة ١٠٠ % واحتلوا المركز الاول وأمى – تعليم متوسط احتلوا المركز الاخير بنسبة ٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	اعزب	٤٧	%٩٤
٢	متزوج	٣	%٦
٣	مطلق	–	–
٤	ارمل	–	–

يتضح من الجدول رقم (٤) ان عدد المبحوثين ٥٠ مبحوث حيث أن المبحوثين والنظم الاجتماعية اعزب ٤٧ مبحوث واحتلوا المركز الاول بنسبة ٦٤% بينما حالات المتزوجون ٣ واحتلوا المركز الثانى بنسبة ٦% ومطلق والأرمل احتلوا المركز الاخير بنسبة ٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	اعمل	٢٤	%٤٤
٢	لا اعمل	٢٣	%٦٦

يتضح من الجدول رقم (٥) ان المبحوثين ٥٠ مبحوث حيث أن الذين لا يعملون ٣٣ مبحوث واحتلوا المركز الاول بنسبه ٦٦% بينما الذين لا يعملون ٢٣ واحتلوا المركز الثانى والأخير بنسبة ٣٥%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	حكومى	–	–
٢	خاص	١٤	%٢٨
٣	اعمال حرة	٨	%١٦

يتضح من الجدول رقم (٦) ان عدد المبحوثين ٢٢ مبحوث وكان الذين يعلمون بقطاع الخاص ١٤ مبحوث واحتلوا المركز الاول بنسبة ٢٨% وأعمال حرة ٨ بنسبة ١٦% واحتلوا المركز الثانى وبنسبة ٦% لم يذكروا القطاع

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	اقل من ٢٠٠	–	%٠
٢	٢٠٠ اقل من ٣٠٠	–	%٠
٣	٤٠٠ اكثر من ٥٠	٤١	%٨٢

يتضح من الجدول رقم (٧) ان عدد المبحوثين ٤١ مبحوث منهم ٤١ مبحوث متوسط الدخل لديه ٤٠٠ اكثر من ٥٠٠ واحتلوا المركز الاول بسنبة ٨٢% وبنسبة ١٨% امتنعوا عن ذكر متوسط الدخل

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	أقل من ١٠٠	–	%٠
٢	١٠٠ اقل من ٢٠٠	–	%٠
٣	٤٠٠ اكثر من ٥٠٠	٣٣	%٦٦

يتضح من الجدول رقم (٨) ان عدد المبحوثين ٤١ مبحوث منهم ٤١ مبحوث ومنهم ٣٣ مبحوث متوسط الانفاق لديهم ٤٠٠ اكثر من ٥٠٠ واحتلوا المركز الاول بنسبة ٦٦% بينما ٢٠٠ اقل من ٣٠٠ ، ٨ طلاب بنسبة ١٦% المركز الثانى ويحتل من ١٠٠ – اقل من ٢٠٠ احتلوا المركز الاخير بنسبة ٢٠ وبنسبة ١٨ % امتنعوا عن ذكر متوسط الانفاق.

ثانيا : وصف عينة الدراسة لدى الاخصائي الاجتماعى .

جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع

المتغير	التكرار	النسبة
ذكر	١١	%١١
اثنى	٣٩	%٣٩
المجموع	٥٠	%٥٠

يوضح الجدول ان عدد الاناث أكثر من عدد الذكور وان عدد الاناث يمثل ٣٩ شخص بنسبة ٣٩% وان عدد الذكور يمثل ١١ شخص بنسبة ١١%.

جدول يوضح توزيع العينة حسب السن

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من ٢٥	١٤	%١٤
من ٢٦ الى ٥٥	٣٦	%٣٦
المجموع	٥٠	%٥٠

يمثل السن الذى يتراوح من ٢٦ الى ٥٥ اعلى نسبة من اقل ٢٥

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

المتغير	التكرار	النسبة
اعزب	١٢	%١٢
متزوج	٣٠	%٣٠
مطلق	٥	%٥
ارمل	٤	%٤
المجموع	٥٠	%٥٠

يمثل الجدول ان عدد المبحوثين وصل الى ٥٠ وان وصل عدد المتزوجين الى ٣٠ شخص بنسبة ٣٠ % حيث احتلت اعلى نسبة ووصل عدد العزاب الى ١٢ شخص بنسبة ١٢% حيث احتلت المرتبة الثانية ووصل عدد المطلقون الى ٥ شخص بنسبة ٥% حيث احتلت المرتبة الثالثة ووصل عدد الارمل الى ٤ بنسبة ٤% حث احتلت المرتبة الاخيرة.

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل

المتغير	التكرار	النسبة
اخصائى نفسى	٢٠	%٢٠
اخصائي اجتماعى	٢٦	%٢٦
مدير ادارة	٤	%٤
المجموع	٥٠	%٥٠

لقد وصل من حيث الجدول ان الاخصائى الاجتماعى يحتل المرتبة الاولى ٢٦ % شخص بنسبة ٢٦% ووصل عدد الاخصائى النفسى ٢٠ شخص بنسبة ٢٠ % حيث أحتل المرتبة الثانية ووصل مدير الادارة الى ٤ شخص بنسبة ٤% واحتلت المرتبة الاخيرة.

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة
قطاع حكومى	٤٠	%٤٠
قطاع خاص	١٠	%١٠
اعمال حرة	–	–
المجموع	٥٠	%٥٠

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل

المتغير	التكرار	النسبة
امى	٠	%٠
تعليم متوسط	١٦	%١٦
تعليم عالى	٣٤	%٣٤
المجموع	٥٠	%٥٠

يوضح الجدول ان نسبة التعليم العالى ٣٤ شخص واحتلت المرتبة الاولى وان نسبة التعليم متوسط ١٦ شخص بنسبة ١٦% واحتلت المرتبة الثانية و ان الاميين صفر

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة على متوسط الدخل

المتغير	التكرار	النسبة
من ١٠٠ اقل من ٢٠٠	٠	%٠
من ٢٠١ اقل من ٣٠٠	١١	%١١
من ٤٠٠ اكثر من ٥٠٠	٣٩	%٣٩
المجموع	٥٠	%٥٠

لقد وصل من حيث الراتب ان من ٤٠٠ اكثر من ٥٠٠ وصل الى ٣٩ شخص بنسبة ٣٩% واحتلت المرتبة الاولى وان من ٢٠١ اقل من ٣٠٠ وصل الى ١١ شخص بنسبة ١١% واحتلت المرتبة الثانية وان ١٠٠ اقل ٢٠٠ وصل الى صفر واحتل المرتبة الاخيرة.

جدول يوضع توزيع عينة الدراسة على متوسط الدخل الانفاق الشهرى

المتغير	التكرار	النسبة
اقل من ١٠٠	٠	%٠
من ١٠٠ اقل ٢٠٠	١٠	%١٠
من ٢٠٠ اقل ٣٠٠	٠	%٠
من ٤٠٠ أكثر من ٥٠٠	٤٠	%٤٠
المجموع	٥٠	%٥٠

يوضح الجدول ان من متوسط الدخل من ٤٠٠ : أكثر من ٥٠٠ وصل الى ٤٠ شخص بنسبة ٤٠ %

واحتلت المرتبة الاولى وان من ١٠٠ اقل ٢٠٠ وصل الى ١٠ شخص واقل المرتبة الثانية

ثانيا: الاجابة علي تساؤلات الدراسة لدى الشباب الجامعي :

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٣٢	%٦٤
٢	الى حد ما	١٥	%٢٠
٣	لا	٣	%٦

يتضح من الجدول رقم (١٧) ان نسبة المبحوثين الموافقين على تعدد الزوجات يسبب الطلاق

٦٤% والغير معارضين ٣٠% والرافضين ٦٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٤٠	%٨
٢	الى حد ما	١٠	%٢٠
٣	لا	–	%٠

يتضح من الجدول رقم (١٨) ان نسبة المبحوثين الموافقين على أن سوء المعاملة تؤدى الى الطلاق ٤٠ % بينما الغير معارضين ٢٠% ولا يوجد رافضين.

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٣٠	%٦٠
٢	الى حد ما	٢٠	%٤٠
٣	لا	–	%٠

يتضح من الجدول رقم (١٩) ان نسبة المبحوثين الموافقين على أن تأخير الانجاب او العقم قد يسبب الطلاق ٦٠ % بينما الغير معارضين ٤٠% والرافضين بنسبة ٠%.

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٦	%١٢
٢	الى حد ما	٣٥	%٧٠
٣	لا	٩	%١٨

يتضح من الجدول رقم (١٩) ان نسبة الغير معارضين على ان تدخل الاهل فى الحياة الزوجية يمثلون نسبة ٧٠ % بينما نسبة الرافضين ١٨% والموافقين ١٢% .

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٢٤	%٤٨
٢	الى حد ما	٢٢	%٤٤
٣	لا	٤	%٨

يتضح من الجدول رقم (٢٠) ان نسبة الموافقين على أن وجود مشكلة فى الحياة الجنسية قد يسبب الطلاق بنسبة ٤٨% والغير معارضين ٤٤ % والرافضين ٨%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٣٠	%٦٠
٢	الى حد ما	١٥	%٣٠
٣	لا	٢	%١٠

يتضح من الجدول رقم (٢١) ان عدد المبحوثين الموافقين على ان يتحسن الوضع المادى يعتبر متغير ايجابى بنسبة ٦٠% والتغير معارض ٣٠% والرافضين ١٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٣١	%٦٢
٢	الى حد ما	١٦	%٣٢
٣	لا	٣	%٦

يتضح من الجدول رقم (٢٢) ان عدد المبحوثين الموافقين على ان انتقال لسكن جديد بنسبة ٦٢% والغير معارضين ٣٢% والرافضين ٦%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	١٩	%٣٨
٢	الى حد ما	٢٣	%٤٦
٣	لا	٧	%١٤

يتضح من الجدول رقم (٢٣) ان عدد المبحوثين الغير معارضين لأن حدوث الانجاب للمتزوجين حديثاً متغير ايجابى بنسبة ٤٦% والموافقين ٣٨% والرافضين ١٤%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٣٧	%٧٤
٢	الى حد ما	١	%٢٠
٣	لا	٣	%٦

يتضح من الجدول رقم (٢٤) ان عدد المبحوثين الموافقين على ان ارتفاع المستوى التعليمي والثقافى يقلل من حدوث الطلاق بنسبة ٧٤% والغير معارضين ٤٠% والرافضين ٦%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٤٣	%٨٦
٢	الى حد ما	٥	%١٠
٣	لا	٢	%٤

يتضح من الجدول رقم (٢٥) ان عدد المبحوثين الموافقين على ان الاقلاع عن العادات السيئة متغير ايجابى ٤٣ مبحوث بنسبة ٨٦% والغير معارضين وبنسبة ١٠% الرافض ٢ بنسبة ٤%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٤٨	%٩٦
٢	الى حد ما	٢	%٤
٣	لا	٠	–

يتضح من الجدول رقم (٢٦) ان عدد المبحوثين الموافقين على ان زيادة الوازع الدينى يقلل من احتمال حدوث الطلاق ٤٨ مبحوث بنسبة ٩٦% والغير معارضين ٢ بنسبة ٤%

م	المتغير	التكرار	النسبة

١	نعم	٢٦	%٥٢
٢	الى حد ما	٢١	%٤٢
٣	لا	٣	%٦

يتضح من الجدول رقم (٢٦) ان عدد دور الخدمة بحملات التوعية يقلل من حدوث وافق ٢٦ مبحوث بنسبة ٥٢% والغير معارضين ٢١ مبحوث بنسبة ٤% والرافضين ٣ بنسبة ٦%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٢٠	%٤٠
٢	الى حد ما	٢٧	%٥٤
٣	لا	٣	%٦

يتضح من الجدول رقم (٢٧) ان الخدمة الاجتماعية لها دور فى تقليل الحد من ظاهرة الطلاق لم يعترض ٢٧ مبحوث بنسبة ٥٤ ووافق ٢٠ مبحوث بنسبة ٤٠% ورفض ٣ مبحوثين بنسبة ٦ %

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	١٨	%٣٦
٢	الى حد ما	٢٨	%٥٦
٣	لا	٤	%٨

يتضح من الجدول رقم (٢٨) ان الندوات التى تقدمها الخدمة الاجتماعية تقلل من حدوث الطلاق أن عدد المبحوثين الغير معارضين ٢٨ بنسبة ٥٦% والموافقين ١٨ مبحوث بنسبة ٣٦% و الرافضين ٤ بنسبة ٨%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	١٤	%٢٨
٢	الى حد ما	١٨	%٣٦
٣	لا	١٨	%٣٦

يتضح من الجدول رقم (٢٩) ان عدد المبحوثين الرافضين لفكرة حملات التوعية التى تقدمها الخدمة الاجتماعية كافية تساوى مع الغير معارضين بنسبة ٣٦ % والموافقين ٢٨%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	١٩	%٣٨
٢	الى حد ما	٢١	%٤٢
٣	لا	١٠	%٢٠

يتضح من الجدول رقم (٣٠) ان المبحوثين الغير معارضين لانهم يستفيدو من الانشطة التى تقدمها الخدمة الاجتماعية بنسبة ٤٢ % مبحوث والموافقين ٣٨ % بينما الرافضين يمثلون ٢٠%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٨	%١٦
٢	الى حد ما	١٥	%٣٠
٣	لا	٢٧	%٥٤

يتضح من الجدول رقم (٣١) ان المبحوثين الرافضين لفكرة ان خدمات الخدمة الاجتماعية كاملة يمثلون نسبة ٥٤% بينما الغير معارضين ٣٠% والموافقين ١٦%

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	١٠	%٢٠
٢	الى حد ما	١٦	%٣٢
٣	لا	٢٤	%٤٨

يتضح من الجدول رقم (٣٢) ان ٢٤ مبحوث لا يستفيديون من مكتبات الخدمة الاجتماعية يمثلون نسبة ٤٨% والغير معارضين ٣٢ % ١٦ مببحوث والموافقين ١٠ بنسبة ٢٠%.

الفصل الخامس
نتائج وتوصيات الدراسة

اولا : النتائج العامة للدراسة

ثانيا :توصيات الدراسة

اولا : النتائج العامة للدراسة :

أهم النتائج المتعلقة بالبعد الأول الخاص بالأسباب التى تؤدى لحدوث الطلاق فى المجتمع.

إن المبحوثين يعطون اهمية كبيرة للأسباب المتصلة بتفكير الزوج أو القرار الزواج فى تعدد الزوجات قد يسبب طلاق فى حال عدم تقبل الزوجة والتوافق الفكرى بين الزوجين وعدم التوافق التعليمى وسوء المعاملة لأحد الطرفين وتأخر الانجاب وتدخل الاهل فى الحياة الزوجية، وجود مشكلة فى الحياة الجنسية بين الزوجين قد يسبب الطلاق.

اهم النتائج المتعلقة بالبعد الثانى الخاص بالتغيرات الاسرية الايجابية المؤثرة على الانفصال بين الزوجين.

والمبحوثين يعطون اهمية كبيرة متصلة بتحسين الوضع المادى للزوج يساهم فى تقليل احتمال الانفصال وانتقال الزوجين للعيش فى سكن جديد بعيد عن الاهل او البيت يقلل من احتمال الانفصال وحدوث الانجاب للمتزوجين حديثاً يقلل من احتمال الانفصال .

أهم نتائج البعد الثالث الخاص بدور الخدمة الاجتماعية فى الحد من ظاهرة الطلاق فى المجتمع.

المبحوثين يعطون اهمية كبيرة الى قيام الخدمة الاجتماعية بدور نشر وتوعية يقلل من حدوث الطلاق، وعمل الخدمة الاجتماعية لهو دور فى تفعيل الحد من ظاهرة الطلاق ووجود حملات توعية ونشر كافى فى المجتمع يحد من ظاهرة الطلاق فى المجتمع.

ثانيا: توصيات الدراسة :

١- عمل برامج تدريبه للمقبلين على الزواج.

٢- إكساب الطرفين المعرفة حول الصحة الانجابية

٣- تدريب الزوج والزوجة على ادارة الاسرة.

٤- توعية كل منهم بتقبل الاخر.

٥- توطيد العلاقة بين الزوجين وحفظ الاسرار.

٦- احترام كل منهما للآخر.

٧- المشاركة الزوجية وتحديد الادوار فى الحياة الاسرية.

٨- مناقشة المشكلات بصورة دائمة ودون تدخل أحد أفراد العائلتين.

٩- تجنب اهانة الزوج للزوجة.

١٠-تدريب كل من الطرفين على أساليب تنشئة الوالدية السليمة للأبناء

١١-توعية الزوجة بكيفية إدارة الاسرة على افضل وجه.

١٢-أتباع التعاليم الدينية الاسلامية فى التعامل بين الطرفين.

١٣-تدريب الزوجين على كيفية اتخاذ القرارات السليمة.

١٤-توعية الزوجين لعدم تكرار كلمة (الطلاق) فى الحديث.

١٥-وضع ضوابط مجتمعية مقبولة لتحديد سن الزواج.

الملاحق

استمارة الاستبيان في صورتها النهائية

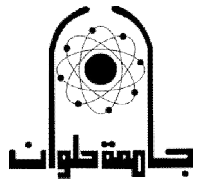

كلية الخدمة الاجتماعية

مشروع تخرج الفرقة الرابعة الكود

رقم الاستمارة

استمارة استبيان خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين حول

العلاقة بين المتغيرات الاسرية الايجابية ودو الخدمة الاجتماعية فى مواجهة ظاهرة الطلاق

إعداد

صفاء سعيد عبد الواحد

فاطمة عبد الحارس احمد على

سارة ممدوح الدمرداش

إشراف

د. حازم مطر

قسم التخطيط الاجتماعى

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

القائم بتطبيق الاستمارة.....

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا لأغراض البحث العلمى فقط

أولا : البيانات الاولية:

الاسم (اختيارى)		
١	النوع :	
أ	ذكر ( )	ب–أنثى ( )
٢	السن	
أ	أقل من ٢٥ سنة ( )	
ب	من ٢٦ : ٥٥ سنة ( )	
٣	الحالة التعليمية:	
أ	أمى ( )	
ب	تعليم متوسط ( )	
ج	تعليم عالى ( )	
٤	الحالة الاجتماعية:	
أ	أعزب ( )	
ب	متزوج ( )	
ج	مطلق ( )	
د	أرمل ( )	
٥	الحالة المهنية :	
أ	اخصائى اجتماعى ( )	

ب	اخصائى نفسى ( )	
ج	مدير إدارة ( )	
٦	فى حالة الاجابة بـ (أعمل)	
أ	قطاع حكومى ( )	
ب	قطاع خاص ( )	
ج	اعمال حرة ( )	
٧	متوسط الدخل :	
أ	من ١٠٠: اقل من ٢٠٠ ( )	
ب	من ٢٠١ اقل من ٣٠٠ ( )	
ج	من ٤٠٠ : اكثر من ٥٠٠ ( )	
٨	متوسط الدخل الانفاق الشهرى :	
أ	اقل من ١٠٠ ( )	
ب	من ١٠٠ : اقل من ٢٠٠ ( )	
ج	من ٢٠٠ : اقل من ٣٠٠ ( )	
د	من ٤٠٠ : اقل من ٥٠٠ ( )	

٩- ما هى الاسباب الرئيسية التى تؤدى لحدوث الطلاق فى المجتمع ؟

م	السؤال	نعم	الى حد ما	لا
١	عدم التوافق الفكرى او الثقافى او الوجدانى بين الزوجين قد يسبب الطلاق			
٢	عدم التوافق فى المستوى التعليمى او المادى او الاجتماعى بين الزوجين قد يسبب الطلاق			
٣	الزواج المبكر للشاب او الفتاة مع عدم التأهيل الجيد للحياة الزوجية والمسئولية قد يسبب الطلاق			
٤	تفكير الزوج او القرار الزواج فى تعدد الزوجات قد يسبب الطلاق فى حالة عدم تقبل الزوجية			
٥	سوء المعاملة لأحد الطرفين قد يؤدى للطلاق			
٦	تأخير الانجاب او العقم قد يسبب الطلاق			
٧	تدخل الاهل فى الحياة الزوجية قد يسبب مشكلات تؤدى للطلاق			
٨	وجود مشكلة فى الحياة الجنسية بين الزوجين قد يسبب الطلاق			

١٠- ما هى المتغيرات الاسرية الايجابية المؤثرة على الانفصال بين الزوجين؟

م	السؤال	نعم	الى حد ما	لا
١	تحسن الوضع المادى للزوج (ترقية – وظيفة جديدة – مشروع تجارى مربح – ميراث – سفر للخارج دخل كبير) يساهم فى تقليل إحتمال الانفصال			
٢	انتقال الزوجين للعيش فى سكن جديد (شقة – بيت – فيلا) بعيد عن الاهل وبين العائلة يقلل من احتمال الانفصال.			
٣	حدوث الانجاب للمتزوجين حديثاً أو وجود الاولاد فى الاسرة يقلل من احتمال الانفصال.			
٤	تحسن او ارتفاع المستوى التعليمى او الثقافى لأحد الزوجين للحصول على شهادة جامعية – ماجستير – دكتوراه – دورات تعليمية – دورات تثقيفية) يساهم فى زيادة الوعي والتوافق ولغة الحوار بين الزوجين مما يقلل من احتمال الانفصال			
٥	اقلاع الزوج او الزوجة عن اى عادات سنة (التدخين – الادمان – تعاطي الخمور – السهر			

	فى الملاهي – التأخر عن العمل لساعات متأخرة – ضر الزوجة) يقل من فرص حدوث الطلاق لهذه الاسباب			
٦	زيادة الوازع الدينى او الالتزام الدينى للزوجين او الثقافة الدينية (الوعى الدينى بأهمية الاسرة – حسن المعاشرة – المودة والرحمة – إدارة الخلافات) فى اى مرحلة زمنية خلال الحياة الزوجية يقلل من الخلافات التى قد تسبب الانفصال			

١١- ما هو دور الخدمة الاجتماعية فى الحد من ظاهرة الطلاق فى المجتمع ؟

م	السؤال	نعم	الى حد ما	لا
١	قيام الخدمة الاجتماعية بدور نشر حملات وتوعية يقلل من حدوث الطلاق			
٢	عمل الخدمة الاجتماعية لها دور فى تفعيل الحد من ظاهرة الطلاق فى المجتمع			
٣	الندوات التى تقدمها الخدمة الاجتماعية تقلل الحد من حدوث خلاف فى المجتمع			
٤	يوجد حملات توعية ونشر كافية فى المجتمع للحد من ظاهرة الطلاق فى المجتمع			
٥	تستفيد من الانشطة المقدمة من خلال الخدمة الاجتماعية			
٦	خدمات الخدمة الاجتماعية كاملة ومتوفرة من وجهة نظرك			
٧	تستفيد من المكتبات الخدمة الاجتماعية الموجودة من وجهة نظرك			

المراجع

١- الخطيب ، سلوى : التغيرات الاجتماعية وأثرها فى ارتفاع معدلات الطلاق ، مجلد كلية الآداب، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٩- ص٢٢٢.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، احصاء الطلاق والزواج ، ٢٠١٧.

٣- ابن فارس : مقاييس اللغة ، دار المركز، ج٣ ، ١٩٧٩ ، ص ص ٤٢٠ ،٤٢١.

٤- تفاحة فتح الله : التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق ، مجلد جامعة النجاح ، فلسكين ، مجلد ٢٤ ، العدد ٥.

٥- خليل درويش – وائل مسعود : مدخل الى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ص٣٢.

٦- طلعت مصطفى السروجى : أسس الخدمة الاجتماعية ، القاهرة .

٧- عبد الحميد اسماعيل الأنصارى : تأخر الزواج وارتفاع معدل الطلاق ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩- ص ٣٦ .

٨- محمد سيد فهمى : الخدمة الاجتماعية المعاصرة فى مجال الاسرة والطفولة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ٢٠٠٠ ، ص١١٤ ، ص ١١٧.

٩- مسعود محمد عبد الحليم : ممارسة نموذج العلاج الاسرى بالمعنى للتخفيف من الاثار الناتجة عن الطلاق المبكر ، جامعة حلوان ، المؤتمر العلمي الدولى ، ص ٢٥.

١٠- محمد مصطفى أحمد : الخدمة الاجتماعية فى مجال الكافة والأسرة ، الاسكندرية ، ص٦٠.

١١- محمد نجيب توفيق حسن الديب : مقدمة فى الخدمة الاجتماعية ، داغر الثقافة للنشر، ٢٠١٢.

١٢- هشام سيد عبد الحميد : ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الاسرة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، ص ٩١.

١٣- وفاء معتوق حمزة فراش : أثار الطلاق المعنوية والمالية فى الفقه الاسلامى ، السعودية ، جامعة ام القرى ، ١٩٨٥ ، ص ٨- ١٢.

١٤- نجلاء محمد سيد جعفر : التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق ، مجلة جامعة النجاح ، ص ٢١٠ ، فلسطين ، مجلد ٢٤ ، العدد ٥.